وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة شهور اخرى ،
وكان خامس السلبيات موقف اسرائيل من القرار ٢٤٢ الذي اتسم بقبول متحفظ منها له او باعتباره اطارا لمبادىء معينة هي قاعدة لمفاوضات تحدد شروط ومعطيات التسوية السلمية للقضية . واستهدفت المتحدة ايجابية في تأكيد الزامية القرار ٢٤٢ وبانه اطار التسوية المنشودة ، وبان المنظمة الدولية تؤكد مجددا ضرورة تطبيقه . ونجحت المتحدة في تحقيق هذا الهدف اذ تضمنت بيانات العديد من الوفود وكذلك القرار هذه النقاط الثلاث . والنجاح هنا مقتصر على المتحدة والاردن بصورة رئيسية ، وعلى الدول العربية الخمس ، التي صوتت الى جانب القرار ، بصورة رئيسية وبنسب متفاوته تحددها الحوافز التي دفعت بها الى التصويت ، ولا ينطبق وصف النجاح على الدول العربية السبع التي لم تشارك في عملية التصويت . كما لا ينطبق وصف النجاح من باب اولي على المقاومة الفلسطينية التي ترفض القرار ٢٤٢ وكل ما ينبثق عنه . ويرد هنا في توزيع وصف النجاح او عدمه على الدول العربية تساؤل اساسي وهو هل يساوي النجاح الذي تحقق لجانب من الدول العربية اضطرار جانب اخر من الدول العربية الى اتخاذ موقف عدم التأييد للجانب الاخر ؟ او بالاحرى هل يساوي النجاح التصدع الذي حدث للمجموعة العربية والذي اتضح امره للجميع في الامم المتحدة ؟ واذ تختلف الاجابات على هذا التساؤل انعكاسا لاختلاف اسس التقييم وبواعث الذين يقومون بعملية التقييم ، يفضل التجاوز هنا على مناقشة التساؤل . وتفسير الدول العربية السبع التي لم تشارك في التصويت يلقي اضواء تكشف عن الاجابة .
ففيما يتعلق بتقديم القرار كان مخطط المتحدة ان يتم وضعه وتقديمه من دول المجموعتين الافرواسيوية . وفعلا فقد عرض الموضوع بادىء ذي بدء على المجموعة الافريقية التي انتخبت لجنة فرعية لوضع صيغة مشروع القرار . وبعد اجتماعات متوالية تم الاتفاق على صيغة معينة للقرار . واثر ذلك عرضت صيغة مشروع القرار على المجموعة الاسيوية . وتبنى المشروع عدد من دول تلك المجموعتين . واثر تقديم مشروع القرار الى الجمعية العامة وقبيل التصويت عليه اقترح انرفد الافرنسي بضع تعديلات عليه غرضها جعله اكثر قربا من القرار ٢٤٢ وبهذا استبعاد او تقليل الصعوبة التي واجهتها بعض الدول وبالذات الغربية منه . وقبلت المتحدة التعديلات .
وكما ذكر اعلاه فقد جابه مشروع القرار، وبالذات ما تضمنه من اشارة الى القرار ٢٤٢ ، بعض الدول العربية بصعوبات كبيرة . فقد تبين لدى وفود تلك الدول الموقف الحرج الذي وجدوا انفسهم به اذ لو رفضوا مشروع القرار لانطوى رفضهم على معارضة موقف دولة عربية شقيقة ، ولو قبلوه لتناقض ذلك مع سياسة حكوماتهم وتعليماتها تجاه القرار ٢٤٢ . وحدثت لقاءات واجتماعات بين وفود تلك الدول المتحفظة لتنسيق موقفها مستهدفين بذلك غايات ثلاث هي : ١) استبعاد خذلان مشروع القرار وعدم السعي ضده او لاسقاطه احتراما وتجاوبا مع رغبة المتحدة في انجاحه . ٢) الحفاظ على وحدة المجموعة العربية وعدم ظهورها بمظهر المختلف في صعيد الامم المتحدة . ٣) الالتزام بمواقف حكوماتها الرافضة لقرار مجلس الامن . وما زاد في صعوبة موقف تلك الدول وبالذات فيما يتعلق بالغاية الاولى هو ادراكها ويقينها ، كما دلت على ذلك مختلف الشواهد ، بان الولايات المتحدة واسرائيل تجهدان لاحباط كل ما تسعى المتحدة لتحقيقه من غايات . بل لقد ذهبت الولايات المتحدة الى حد الضغط على مختلف الدول لكي لا تشترك في المناقشة العامة . كما قامت الولايات المتحدة وتساندها في ذلك اسرائيل بالضغط على المجموعة اللاتينية لتقديم مشروع قرار مضاد اسوة بما فعلته في الدورة الطارئة عام ١٩٦٧ . وفعلا قامت المجموعة اللاتينية بتقديم مشروع قرار يتجاوب في محتواه مع وجهة النظر الامريكية والاسرائيلية . ورات تلك الوفود السبعة (وهي الجزائر وسوريا والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن واليمن الجنوبية) ان تحقيق تلك الغايات يستوجب منها عدم المشاركة في التصويت على القرار وتكليف مندوب دولة عنها لكي يتقدم بالنيابة عنها ببيان مفسر لعدم المشاركة في التصويت وكلفت بهذا مندوب دولة